

تقرير عن الحلقة النقاشية: «القوميون والإسلاميون والتحولات السياسية في الوطن العربي»

عمّان، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

مطلع العام ٢٠١١، بما في ذلك الثورات والحراكات والإصلاحات السياسية التي طالت معظم البلدان العربية، حيث تبين التقارب الكبير بين رؤية الطرفين في فهم المتغير وأسبابه، وكذلك السلوك الشعبي ومواقف القوى السياسية منه؛ إذ تم التأكيد أن هذه الثورات ثورات شعبية حقيقية ضد التبعية الاستبداد والإهانة التي تتجرعها الأمة، وأن الشعوب هي المستفيدة من هذه الثورات، وأنها يمكن أن تعدّ ثورة عربية واحدة ضد التجزئة، وليست عدة ثورات، وأن هذا التحول عربي أصيل يحمل الفرص والمخاطر.

ورأى المشاركون بأن التحولات عميقة ونابعة من فكر الأمة وحضارتها، ومن التغير النفسي - الذي هو أساس التغير

- ١ -

بمبادرة من مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، وفي ضوء زيارة الدكتور علي فخرو المفكر العربي البحريني إلى عمّان، عقد مركز دراسات الشرق الأوسط حلقة نقاشية مغلقة يوم الأحد ١٢/٠٤/٢٠١١ في مقره، وقد شارك فيها نخبة من القياديين والمفكرين من التيارين الإسلامي والقومي من الأردن^(١).

- ٢ -

وقد تناول الحوار محورين أساسيين، كان الأول منهما يدور حول رؤية وفهم المشاركين وتياراتهم وتحليلهم للتحولات السياسية في الوطن العربي، مع

(*) المشاركون:

- من التيار القومي: علي فخرو (البحرين)، محمد الحموري (الأردن)، علي محافظة (الأردن)، أحمد سعيد نوفل (الأردن)، رؤوف أبو جابر (الأردن)، عبد العزيز السيد (الأردن).
- من التيار الإسلامي: الشيخ حمزة منصور (الأردن)، ارحيل غرايبة (الأردن)، جميل أبو بكر (الأردن)، عبد الحميد القضاة (الأردن).
- من مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن (الجهة المضيفة للحلقة والمبادرة) كل من: جواد الحمد (أدار الحوار)، بيان العمري (مقرراً).

استثمار اللحظة الراهنة لخدمة المشروع العربي النهضوي الإسلامي، وعلى قبول التعددية والاعتراف بالآخر، والتوافق على الخطوط العريضة، وأن التحول المطلوب هو تغيير الحال إلى العدل والمساواة، ليتم انتقال الشعوب العربية نحو الديمقراطية الشاملة، مع اعتماد المواطنة حق وواجب للشعوب العربية.

وأشار الحضور إلى أهمية الانحياز إلى جانب الشعوب، وإمكانية الوصول إلى معادلة: نحن أولاً مع حرية الشعوب وتحرر إرادتها وكرامتها وحقوقها في إدارة ذاتها، ونحن ضد التدخل الخارجي والأجنبي والارتهاق للخارج.

ودعا المشاركون إلى احترام الشعوب وعدم نسبة سلوكها إلى الأجنبي، مع العمل على حماية التغيرات من التدخل الأجنبي بوصفها تحولات أمة نحو الحرية والكرامة، وعلى نفس المستوى ترشيد وتوجيه سلوك الثورات والحركات ليخدم مصالح الأمة ويعمل وفق مصالحها العليا، وخدمة قضاياها الكبرى.

ودعا المشاركون إلى مواجهة التوجهات الليبرالية التي تعمل ضد الثورة وفق أجندة خاصة أو أجنبية، وعلى الأخص الجهات التي تتلقى التمويل الأجنبي الأمريكي والأوروبي المباشر، كما دعوا إلى حضور المفكرين والعلماء بين أوساط الشباب والثورة للمساهمة في حمايتها وترشيدها وحل مشاكلها الداخلية.

- ٤ -

وفي ما يخص **ثنائية القوميين والإسلاميين** أكد الحضور أن لدى التيارين

الواقعي - نحو الحرية والكرامة والعدالة، ولأن هذه التغيرات نابعة من حضارة الأمة وواقعها فمن الطبيعي أن تتعرض لمواجهات واتهامات وتدخلات، وخاصة من الخارج الذي يسعى إلى فرض رؤاه.

وأكد الحضور أن الجامع المشترك بين من يقودون الحركات والثورات هو إسقاط الفساد والظلم والاستبداد، والانتصار لكرامة الإنسان وحرية.

وخلص المشاركون إلى اعتبار الموقف الشعبي مؤشر الصحة إلى اتجاهات القوى السياسية والفكرية، واللجوء إلى تمثيله بنزاهة عبر صناديق الاقتراع، وأن بوصلة الشعوب صحيحة وأفضل من بوصلة الأنظمة وبوصلة أي من القوى والأحزاب العربية، ورأوا أن الإصلاح والتغيير أصبحا ضرورة بعد هذا الحجم من الفساد والاستبداد، وأن التحولات تعبير عن حيوية الأمة وتجديدها لنفسها.

وفي ختام **المحور الأول**، ركز الجانبان على أهمية المحافظة على هذا التحول عربياً خالصاً، بعيداً عن الأصابع والأدوات الأجنبية، وحذروا الجميع من الثورات المضادة، خاصة في البلدان التي نجحت فيها الثورة، وسقط فيها النظام، مثل مصر وتونس وليبيا، كما حذروا من برامج حرف البوصلة التي تتعرض لها هذه التحولات.

- ٣ -

أما **المحور الثاني** فناقش: **سياسات وبرامج التعامل مع التحولات والمتغيرات** فيها، حيث اتفق المشاركون على أن الثورات مدخل إلى النهضة والديمقراطية وإلى بناء حضارة الأمة من جديد، وأنه لا بد من

واحترام الآخر، وأكدوا، باتفاق، أن الأمة هي مصدر السلطات، وأن صناديق الاقتراع هي وسيلة تحقيق هذه الشرعية والتمثيل لمن يتصدر للقيادة في الوطن العربي، وأن اعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية كمرجعية للدولة العربية المدنية، وأنها المصدر الرئيسي للتشريع، يجعل مهمة من تختارهم الأمة للسلطة والقيادة هو تطبيقها والاسترشاد بها في صياغة الدستور والقوانين النازمة للحياة العامة مع الأخذ بالمعاصرة وفق متطلبات المصلحة العامة، وبما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة حيث وجدت، والعمل على حماية مصالح الأمة العليا، وخدمة قضاياها القومية الكبرى، وعلى رأسها قضية فلسطين.

ورأى المشاركون أن على التيار الحاكم أن يتبنى الديمقراطية خياراً حقيقياً ودائماً، بوضوح وشفافية، وأن ذلك ينبغي أن يقود إلى بناء مشروع نهضوي عربي إسلامي، يقوده التياران الإسلامي والقومي شعبياً ورسمياً، إلى جانب التيارات والشخصيات والقوى الاجتماعية والسياسية التي تقبل بقواعده وأسسها من أبناء الأمة العربية.

وأكد المشاركون أهمية السعي الحثيث والسريع إلى بلورة رؤية مشتركة وبرنامج عمل مشترك بين التيارين الإسلامي والقومي على صعيد الوطن العربي، وطالبوا مركز دراسات الشرق الأوسط بسرعة العمل مع الجهات المثيلة، وعلى رأسها مركز دراسات الوحدة العربية، لرعاية هذه الجهود والمبادرة وتطويرها وتحويلها إلى واقع عملي □

تاريخاً عريقاً، وتراثاً عميقاً يمكن منه اشتقاق مشروع حضاري معاصر وأصيل، إسلامي وقومي، خاصة في ظل جهود القوى والمشاريع الأخرى ومحاولاتها، بحيث يمكن أن يتفقا على صيغ الحكم الجامعة لحرية الأمة بإنهاء الحكم المستبد وعدم الاستفراد.

وحتّى الحضور على التحذير من التربصات والكيد للثورات، وتجنّب حدوث أي انقسام بين التيارين العريضين (القومي والإسلامي)، والسعي إلى التحول نحو الإيمان بالشراكة بدل الاتهامات والخلافات.

وقال المشاركون إن القوميّين والإسلاميين معنيون بالنظر الدقيق معاً، بدون إقصاء أو تخوف من طرف تجاه آخر ما دامت صناديق الاقتراع هي الحكم، وأن من حق التيار الإسلامي الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، وأن يتقبل ممارسات المعارضة بالمحاسبة والمراقبة والانتقاد من الآخرين، وأقرّوا بحق الشعوب في التجريب وتقويم الخطأ، وأن المكون الأساسي للثقافة العربية هو الإسلام.

ورأى المشاركون أن من الواجب أن تنعكس هذه الثورات على قضية فلسطين، وفي سبيل ذلك لا بد أن تنصب الجهود نحو حشد طاقات الأمة لمواجهة المشروع الصهيوني وتحقيق الوحدة العربية.

- ٥ -

وقد توقف الجميع عند ظاهرة صعود تيار الإسلام السياسي وتقدمه وتزايد دوره في تشكيل الأنظمة والحكومات الجديدة وبنائها، مؤكدين أن الإسلام هو هوية الأمة العربية الجامعة، في ظل التعددية